

العالم العربي و مازق الانتقال الديمقراطي

نورالدين ثنيو*

وصف كاشف للوضع العربي الراهن

العالم العربي مجموعة من الدول، اشتركت في أنها خضعت للاستعمار وأسقطت عنه في لحظة زمنية حديثة. فقد خاضت تجربة الإستقلال عن الإستعمار في كافة أشكاله، انتداب وحماية واستيطان. أما المشترك الآخر الذي ساهم في وصف العالم العربي أنه كذلك، فهي تجربة بناء أنظمة تسلطية عربية تعادي الوحدة أو النظام العربي الموحد. فالخاصية الأساسية المعاصرة للعالم العربي هي تشييد أنظمة سياسية غير ديمقراطية تنتكر في الجوهر والأساس لفكرة الإتحاد الذي يفضي إلى نظام عربي واحد كأفضل شكل يتماشى مع الكيانات السياسية القائمة اليوم في المجتمع الدولي.

إن الإنجاز العربي الكبير الذي مثل خاصية العرب هو إخفاقهم، عن وعي وإصرار، في تحقيق الوحدة العربية ومن ثم النظام العربي الواحد الذي يمكنه من مواجهة التحديات الكبرى التي عصفت به بعد لحظة الإستقلال، أو ما بعد الكولونيالية بما في ذلك الوجود الإسرائيلي في المنطقة^(١). وعليه، فإننا في هذا البحث لا ننتقل من وجود وحدة عربية، ولا يبدو أنها سوف توجد في المستقبل القريب والمتوسط لأن كل المؤشرات والدلائل لا تفيد إلا البحث عن الإستقلال الذاتي والابتعاد عن شبح النظام العربي الواحد. ومن هنا، فالخطاب الوحدوي كما يجري التعامل معه ليس ما يناسب الوضع العربي القائم والمأمول، بل يفارقه ويتناقض معه على طول الخط. لا بل أن الوضع كما يكشفه الربيع العربي آيل إلى مزيد من التفتت والشقاق والانقسام كنتائج للتدخلات الخارجية، وهذا ما حدث في السودان، الذي انقسم رسمياً إلى شطرين، وما سوف يُرشح أن يحدث في اليمن وفي سورية في غضون سنوات، حيث تتم التسوية بالتقسيم وتفتت السيادة.

(* كاتب/أكاديمي .
الجزائر

نريد أن نؤكد أن العالم العربي لم يعد يُعرف ويعرّف بأنه، تلك المنطقة من العالم التي تشترك في مقومات ثقافية محددة للأمة، بل هو أيضا تلك المنطقة التي أخفقت في تحقيق وضع ما بعد الأمة أي الدولة العربية الواحدة. وبدل ذلك، أنجزت كيانات سياسية مصطنعة غير قابلة للتواصل مع القانون الدولي العام ولا تقدر على مواجهة التحديات الكبرى بذخيرة وعدة تصدر عن كل كيان الأمة العربية. وإذا، فمنطقة العالم العربي هي تلك الجهة التي يتكلم فيها سكانها اللغة العربية، إلا أنها هي أيضا المنطقة التي يتحدث فيها نفس السكان عدداً من اللهجات تعيق التواصل مع الكيان الواحد. غير أن الحائل الكبير عن التعبير عن النظام العربي الواحد هو تجربة الكيانات العربية التي عملت على إرساء نظام عربي قطري غير قابل للوحدة، لا ينسجم مع الذات العربية ولا يصلح^(٢) إلا حلقة إستراتيجية للحسابات وتقديرات القوى الكبرى في هذا العالم. والشاهد على ذلك ما يجري من تدخلات في العالم العربي، الخليج، الشام، والمغرب العربي. هذه الشراسة والهجمة الفادحة على المنطقة لم يشهد لها ذكر في التاريخ الحديث والمعاصر. فالمشهد الكارثي يبين في نهاية التحليل وآخر المطاف، أن العالم العربي حلقة في سلسلة السياسة الدولية ولم يتمكن بعد من الاكتفاء بذاته ولا الإستقلال بشخصيته التاريخية.

كترست الأنظمة العربية حكماً سلطوياً لا يقبل التعديل والإصلاح إلا بانهيار نظام الحكم ذاته، على ما صرنا نعرف من خلال لحظة الثورات العربية منذ سنوات والتي لا تزال تداعياتها قائمة في غير بلد عربي. فقوة العامل السياسي في عالمنا المعاصر، أقوى من بقية الاعتبارات التي شكلت العالم العربي. فالسياسة قوة تغيير وتدمير لا يضاهيها أي اعتبار آخر، وهذا ما لم يكن في حسابان العرب، خاصة منهم القوى المعارضة التي تركت الحكام يعبثون بإرادة الشعوب وثوراتها ومصيرها. كما أن قوة التغيير التي استتبعته الفعل السياسي المدّمّر في الحالة العربية، قد تم في سياق عولة كاسحة وفي زمن فائق. وبتعبير آخر يفيد نفس المعنى، أن ما جرى زمن حكم الأنظمة الوطنية العربية، في غضون نصف قرن من بعد الإستقلال، أقوى بما لا يقاس^(٣) من أزمنة سابقة عن التاريخ الحديث والمعاصر. وهكذا، فقد أخفق النظام العربي التسلّطي في إتمام ملامح الهوية العربية في بعدها السياسي، لا بل عمل على تشويه بقية المقومات والقاسمات التي عُرف بها العالم العربي لحظة النهضة العربية أي لحظة الخروج من الأسر الإستعماري.

وهكذا، نستبعد في هذا البحث إمكانية تحقيق الانتقال الديمقراطي للعالم العربي كنظام واحد، بقدر ما نأمل ونتوقع إمكانية تحقيق ذلك في بعض الدول كل على حدة، حسب المتوفر مما في جعبتها الخاصة وما يساعدها في ذلك من عوامل خارجية.

ونعني بذلك، أن الإمكان إلى التحول الديمقراطي يؤخذ حالة حالة، أي كل دولة على حدة. والتجارب التي يمكن أن نقدمها في الصدد:

- الحالة التونسية، التي شهدت أول حراك شعبي إلى الديمقراطية الذي مهد إلى الثورات العربية، خاصة بعد وصول حركة النهضة الإسلامية إلى الحكم عبر صندوق الانتخابات وخروجها منه أيضا عبر الاقتراع العام، سارعت على إثره حركة النهضة إلى فك الارتباط ما بين الدعوي والسياسي، كأفضل طريق للتجاوب مع فكر الدولة المدنية الحديثة، وأفضل ضامن على تجريد الإسلام مما رانَ عليه من عنف وإرهاب وتوظيفه الفاسد في السياسة^(٤).

- كما يمكن أن نقدّم مثال المملكة المغربية التي بادرت، في بداية إرهابات الثورات العربية إلى استيعاب الوضع عبر إصلاحات دستورية، تمكّن على أثرها حزب العدالة والتنمية، ذو التوجه الإسلامي إلى الوصول إلى الحكم عبر انتخابات عادية، أرست أول لبنة للنظام الديمقراطي، أي وصول المعارضة إلى الحكم^(٥).

- ويمكن أن نواصل إعطاء تجارب تفيد إمكانية الانتقال الديمقراطي في نماذج أخرى مثل بلدان الخليج^(٦)، حيث عمد أمير قطر إلى نقل الحكم إلى ابنه في سياق وضع عربي وعالمي يلح على تجديد الأجيال كأفضل طريقة للتداول السلمي للحكم. العالم العربي ليس دولة واحدة. بينما العالم المعاصر، كما تشكل منذ الحرب العالمية الأولى، يلح على ضرورة توفر كيان سياسي واحد يستوعب خصائصه الذاتية كقاعدة أساس لمؤسسة سياسية واحدة تعرف بالدولة. فشرط التأهل إلى استحقاق العضوية في المجتمع الدولي كفاعل، استيفاء شرط الكيان الواحد القادر على الاندراج في التاريخ الكبير الذي يسمح ببناء مؤسسات الدولة / الأمة ومن ثم إمكانية الانتقال السلس إلى الديمقراطية. والسؤال الإشكالي في حالة العالم العربي، كنظام إقليمي، هو كيف السبيل إلى الانتقال إلى نظام ديمقراطي بأكثر من كيان سياسي يريد أن يعبر عن تجربة عربية خاصة؟ يبدو أن السؤال يؤشر على مأزق حقيقي غير قابل للتحقيق؟

العوامل الداخلية المعيقة للانتقال الديمقراطي

الوجه الإشكالي الذي عبّر عن صعوبة الانتقال إلى الديمقراطية في عالمنا العربي هو طغيان المخيلة الشخصية لنظام الحكم. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية ما عرف بتصفية الاستعمار وما رافقها من بدايات استقلال البلدان العربية، وسلطة الحكم يمارسها ويمثلها شخص واحد لا يشاركه غيره^(٧)، لا يسمح بأية اقتراب أو مشاورة مؤسساتية أصلاً، ويهدم أي محاولة للانتقال الديمقراطي. فتجربة الحكم العربي، التي رافقت بناء الدولة الإسرائيلية، باءت بفشل ذريع قياساً على تجارب كبيرة وكثيرة ناجعة في تاريخ العالم المعاصر، وفي كامل قاراته. ونعتقد أن

الديمقراطية في الأساس والجوهر هي مسألة اجتماعية قبل أن تكون سياسية ليتصرف فيها الحاكم العربي بالإبعاد والتأجيل. فالمجتمعات المتمدنة والمتحضرة، التي تجاوزت مع اللحظة التاريخية في كل كثافتها الحاضرة وما تستوجب من حلول ونماذج هي التي استطاعت الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها كحالة عادية في الدولة والمجتمع، لأن كل العواصف والأزمات التي ألمت بها استوعبها المجتمع وخرج منها بحلول، راكمتها في صالح التجربة الديمقراطية وفي صرح بناء الدولة ومؤسساتها. وعلى خلاف ذلك، فما قدمته تجربة العرب، سواء مع أنظمة الحكم أو مع الأزمات والمعضلات التي تحل بمجتمعاتها، أن النظام هو الذي يقمع الحركات الاحتجاجية ولا تنتهي إلى تسويات ولا إلى اتفاق بين السلطة والمجتمع المدني، على فرض وجوده أصلاً، لأن وجوده يتعارض أصلاً مع النظام السلطوي القائم.

الديمقراطية شأن اجتماعي قبل أن تكون شأنًا سياسيًا. وغياب الحلول السياسية مرده إلى غياب وعي اجتماعي يوفر إمكانية استيعاب الأزمة وتبعاتها وتداعياتها لفائدة ومصصلحة الشعب والمجتمع. فقد تبين أن المجتمع العربي مجتمع متخلف يرسف في أغلال من التصورات الدينية والغيبية تُصرفه عن التعامل مع الحقائق كما هي، خاصة منها الاقتصادية والحياة العامة. فالوعي الاجتماعي القائم والذي يستند في الغالب إلى الدين يعفيه من الجهد والاجتهاد في إرساء الديمقراطية، بل يوظف في الغالب ضد الجماعات الدينية الأخرى أو لحل قضايا خلافية تراثية قديمة. فالعقل الديني الشعبوي عقل انتهازى تبريري، يسوغ الأخطاء^(٨) ولأن الديمقراطية هي مسألة اجتماعية قبل كل شيء، خاصة في الحالة العربية الراهنة، فإن النظام العربي السلطوي يعمد دائماً إلى إبعاد المجتمعات عن معاني الديمقراطية ووسائلها كأفضل سبيل إلى الاحتفاظ بالحكم والبقاء فيه. والحقيقة أن الديمقراطية ظهرت كشأن اجتماعي عند بداية ظهور إرهاباتها الأولى في تجارب الدول الغربية^(٩). فنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو، هي عقد اجتماعي قبل ما يظهر لاحقاً المجتمع السياسي ويتسع مجاله ليبدأ معنى الديمقراطية في صلتها بالسياسة. ويمكن أن نجمل العوائق الذاتية التي لازمت إخفاق العالم العربي للانتقال الديمقراطي على النحو التالي :

١- الانتقال الديمقراطي، في الحالة العربية الراهنة، يقتضي من جملة ما يقتضي تراكم التجربة السياسية لنظام حكم عربي يرسخ مؤسسات الدولة بالقدر التي ينفي أية إمكانية للاستحواذ عليها وتسخيرها لمآرب شخصية الحاكم وحاشية، عائلته أو قبيلته..

٢- الانتقال الديمقراطي في ظل وجود دولة المؤسسات العامة، يحتاج إلى

ديمقراطيين ، أي فئة المثقفين والمفكرين الذي بلغوا درجة من الوعي يتماهى مع مسار البلد ومصيره. فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين.

٣- الإرهاب حالة دولية ، وللعرب والمسلمين نصيب وافر فيها لأنها تجري على يافطة الإسلام والأصولية الدينية والحكم السلطوي العربي، الأمر الذي يدفع أكثر إلى ضرورة تصفية الدين الإسلامي من ما شابه من شوائب الإرهاب والعنف والتطرف ومن رجعية في التفكير والقدرة على تبنيه كمرجعية أخلاقية ودينية للإنسانية في العالم أجمع. دين يتمتع بذروته العليا، يند عن أي استنثار واستثمار في غير الغرض الإلهي الذي جاء من أجله^(١١). فتحرير الإسلام مهمة موكلة بالدرجة الأولى بالمسلمين وقدرتهم على فصل السلطات والمجالات والتخصصات، كما هي عليه اليوم كل الدول الديمقراطية. وعليه فإن الانتقال الديمقراطي يبقى حبيس الأمنية والرجاء ما دام لا تحسم المسألة الدينية في المجتمعات العربية والإسلامية، لا بل أن أمر الحاسم يحتاج بدوره إلى بيئة ديمقراطية تساعد على التفكير التداولي والرأي المتعدد والاجتهاد المسائر لروح وسياق العصر ومقتضياته.

الحقيقة أنه لا يمكن أن نصل إلى الخلاص، إلا بقدر ما نؤكد المأزق الحقيقي الذي آل إليه الوضع العربي، بعد إخفاقه في التحول إلى الديمقراطية الذي كان يشترط إرساء صلب للدولة في مدلولها العقلاني والشرعي على رأي ماكس ويبر. فقد افتقر النظام العربي المعاصر لمؤسسات الدولة ذات الخاصية الدائمة، التي لا تزول بزوال الحكام . غياب هذا الشرط على مستوى السلطة، أضيف إليه غياب ذات الشرط، أي الدولة الحديثة ذات الخاصية العقلانية والشرعية، على مستوى المعارضة الإسلامية القائمة في كافة البلدان العربية. فالجهة التي بإمكانها أن تقدم البديل بناء على ما تتوفر عليه من جماهير معارضة لنظام الحكم، هي المعارضة الإسلامية التي تمثل في الغالب أيضا المجتمعات العربية، في مقابل السلطة الحاكمة. فالبديل الذي طرحته المعارضة الإسلامية بدوره مستحيل وغير قابل للتحقيق، ليس لأنه مفارق للتاريخ المعاصر فحسب بل لأن التجربة التاريخية للإسلام ذاته لم تشهد عليه^(١١). فالدولة الإسلامية فكرة مستحيلة وعمليا غير ممكنة^(١٢)، وبعض التجارب السياسية التي تمت في سياق الربيع العربي، أكدّت على ضرورة الامتثال إلى صورة الدولة في مدلولها الديمقراطي الحديث، والتقيّد بإجراءاتها في الوصول إلى الحكم، أو العمل في المعارضة، على أساس أن مصدر الحكم هو دائما الشعب.

تفتقر المجتمعات العربية للديمقراطية، الأمر الذي يبقئها في حالة البحث^(١٣) عنها وعن السبب الذي جعل دولها تعجز عن الانتقال إليها كما فعلت دول العالم التي شهدت ما شهده العرب في العصر الحديث والمعاصر. فقد تشابهت مقدمات النهضة

العربية مع عدد كبير من دول العالم ليس في الغرب فحسب بل في الشرق أيضا منه الشرق الأقصى اليابان والصين وكوريا الجنوبية، إلى جنوب شرق آسيا إلى تركيا وإيران. بداية تجربة الانتقال الديمقراطي، كما جرت في ثمانينيات القرن الماضي ظهرت في البلدان التي تعاني من غياب الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية التي تمكّنت من الانتقال إلى الوضع الديمقراطي بفضل المساعدات الخارجية التي أمدتها بالقدرة على الفعل. بينما لم يتم الأمر على ذات المنوال في الحالة العربية التي عانت من غياب الديمقراطية بسبب غياب العامل الخارجي في تفعيل الحياة السياسية والارتقاء بها إلى تحقيق مؤسسات ديمقراطية قادرة.

الحقيقة أن سبب غياب العامل الخارجي المساعد على الانتقال الديمقراطي هو المبالغة في التثبّت بالسيادة المطلقة أمام الشعوب والأمم في العالم. فقد استمرت الأنظمة السلطوية العربية في بلورة خطاب سياسي افتراضي تواجه به دائما الإستعمار بعد خروجه وبعد تصفيته، في الوقت الذي لم تنتبه إلى أنها طوال الحكم الوطني أفرزت وضعيات سياسية أسوء من العهد الإستعماري، تحتاج بدورها إلى تصفية، وإلا استحالت سيرورة الاجتياز الديمقراطي. والثورات القائمة منذ سنوات هي لحظة تصفية الاستعمار الوطني، على رأي المفكر المصري أنور عبد المالك، بتصفيته زعماءه بسبب تصلب شخصية الحاكم مع السلطة، حيث تماهت شخصيته الطبيعية مع الشخصية الاعتبارية المفترضة في مؤسسات الدولة. وهنا وجه الخطورة في الانتقال الديمقراطي الذي لم يتم برضاء الطرفين، سلطة ومعارضة، وقد كانت سيرورة خروج المستعمر أيسر عبر مفاوضات الطرفين.

العامل الخارجي في الحالة العربية.. وصعوبة التحوّل الديمقراطي

أما العامل الخارجي في الحالة العربية، فلم يكن في حقيقة الأمر يرمي إلى إرساء معالم الديمقراطية، ليس لأنه جاء في سياق مغاير للحظة التاريخية المناسبة، وهي ما بعد الحرب العالمية الثانية وانهايار الإتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي، بل لأن المحاولة جاءت في سياق آخر تماما، وهو دخول الدول الديمقراطية المنتفذة في العالم، خاصة أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة، في منافسة لتكريس وفرض نوع من الديمقراطية تلحق الدولة المساعدة بالدولة المساعدة ولو على حساب الديمقراطية ذاتها. لعلّ مثال " النظام الدولي الجديد " زمن الرئيس الأمريكي بوش الأب، و " الشرق الأوسط الجديد " زمن الرئيس بوش الابن الذي راح يفرض الديمقراطية عبر ظهر الدبابات واحتلال العراق^(١٤)، كفيل بأن يعطى صورة مناقضة تماما لما ينبغي أن تكون عليه طبيعة المساعدات الخارجية كوسيلة للاستقرار والأمن والتداول السلمي للحكم. المنطقة العربية تأبّت عن التحوّل الديمقراطي لأنها صارت موضوعا لسياسات دولية

واستراتيجيات خارجية، وفي لحظة زمنية استكملت كل الدول الأوروبية والغربية وحتى الآسيوية مؤسساتها الدولية *étatique* بالقدر الذي يرشحها إلى أن تلعب دورها في السياسة الدولية^(١٥)، وأفضل حقل لذلك هو المنطقة العربية^(١٦) التي يجب ألا تعرف الأمن والاستقرار^(١٧). فإمكان التحول الديمقراطي في العالم العربي، صار يعني في الغرب إمكانية تضاؤل في الموارد والنفوذ والمجال الحيوي الدولي، على ما أظهرته الدول الصاعدة، خاصة الصين القوة العملاقة الكاسحة. فتجربة أخرى على منوالها أو منوال تركيا صارت ممنوعة، وأبدا تسعى الدول الغربية إلى مساعدتها في أي هزة يمكن أن تقوض مؤسساتها، على ما فعلت عند انهيار الإتحاد السوفيتي، أو محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا، صيف ٢٠١٥، عندما لاذت إلى التفرج على إمكانية نجاح الانقلاب، ودبلوماسية النفاق^(١٨).

أخفق النظام العربي السلطوي في الانتقال الديمقراطي لكونه نظام تسلطي مستبد، لم يتمكن من تحقيق الشرط اللازم الذي يؤمن عملية الانتقال، ونعني أسس الدولة الأمة ذات المؤسسات العامة التي تعبر عن شخصية اعتبارية وليس طبيعية. فقد بقي العالم العربي منطقة تنتمي إلى العالم الثالث رغم أقول هذا المفهوم من العلاقات الدولية، بعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩. فالنظام السياسي العربي ومعه نمط الإنتاج الاقتصادي لا يزال يراوح عند لحظة الاستعمار وما بعده مباشرة على مستوى الخطاب، ويلتمسه كمبرر لتخلف الوضع وتأخر التنمية ومن ثم صعوبة الانتقال الديمقراطي، ويواصل ذلك كتبرير لمواجهة الدولة الإسرائيلية المحتلة. والحقيقة، أن ذريعة الاستعمار كراسب تاريخي كبل العرب من أجل الانتقال إلى الوضع الديمقراطي الأمن، كان ولا يزال مجرد وهم، لا بل العكس، من منطلق إعادة التفكير المتأني في الوضع الإستعماري وما يليه، نقول أن الحالة الاستعمارية كانت عائقا في حينها على اعتبار وجود الإدارة الاستعمارية نشطة تعيق تعميم التجربة الديمقراطية على الأهالي، أما بعد الإستقلال، فإن السلطة المحتلة غير موجودة، وأن تاريخ الاستعمار بالنسبة للنظام العربي الجديد يعدّ حافزا لتوقّره على رصيد يمكنه من التحوّل إلى النظام الديمقراطي، لأن الإستعمار قد غادر البلاد وترك مؤسساته جاهزة لطور آخر، مرحلة ما بعد الإستعمار^(١٩)، على ما فعلت خاصة في بلدان المغرب العربي. فالجزائر ورثت مؤسسات الحكومة العامة وتراث الأمة الفرنسية، بينما تونس حافظت على نظام البيلك، مع وجود مؤسسات الحماية الفرنسية، كذلك الأمر في المغرب، الذي بقي محافظا على المخزن فضلا على نظام الحماية (١٩١٢-١٩٥٦). وهكذا، يكون النظام العربي قد تآبى عن التحوّل إلى الديمقراطية واستمرّ الوضع السلطوي يتغذى من سلسلة إخفاقاته ويلتمسها كذريعة لتأجيل مسألة

الديمقراطية إلى حين الخروج من الأزمة ومن الوضع الصعب وحال تطبيق برنامج الرئيس، على ما يقدمه النظام المصري، الذي أجل موضوع الديمقراطية إلى ما بعد ثلاثين سنة من حكم الرئيس السيسي (٢٠).

والشواهد على غياب الجدّية في تعامل الغرب مع العرب في موضوع الانتقال الديمقراطي أكثر من أن تحصى، كلها تؤكد عبثية الإجراءات السياسية وخذاعها. فدخلت الولايات المتحدة إلى العراق عام ٢٠٠٣، هو احتلال ليس بوصف ما ولكن بكل المواصفات، لأنه لم يدمر العراق فحسب بل المنطقة برمتها، ولم تهدأ الأوضاع إلى الوقت الزاهن بل أدرجت في سيرورة من تزايد العنف والإرهاب والأفات السياسية الخطيرة على كل العالم، وما يجري حالياً ومنذ عشرة أعوام في سورية أقوى دليل على استحكام الإرهاب في بنية السياسة الدولية. فالإرهاب سياسة دولية قبل ما يكون حركات جهادية.

إن مسعى أمريكا، بناء على ما زعمت في دخولها إلى العراق من أجل التخلص من النظام السلطوي وإحلال مكانه النظام الديمقراطي، مجرد ضربة، أخطأت الطريق والغاية، قادت المنطقة إلى ما هي عليه اليوم من جنون وخسائر فادحة ليس في الأرواح والممتلكات فحسب بل في إبعاد فرص الوقاية والنجاة، خاصة في عالم صار متعدد القطبية والقوى المؤثرة، ولو بدون شهادة اعتراف بذلك، كما كانت عليه القطبية الثنائية بزعامة الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، كما تظهر الشواهد التاريخية وبيئته التحليل، أن الأزمات العربية لا تحل بقدر ما تتراكم فوق بعضها، اللاحق منها ينسي السابق، ويستمر الوضع العام باتجاه الانفجار الكبير، على ما يجري منذ عشرة سنوات في ما يعرف بثورات الربيع العربي. غير أن المرواحة في لحظة الأزمة وتفاقمها، في أعقاب تعثر الانتقال الديمقراطي، قد رشّح الأزمة إلى أطراف خارجة عن منطقة الشرق الأوسط، على ما تؤكد بشكل قوي الحالة السورية التي خرج فيها النظام ليترك القوى المنتفذة تتصارع في جبهة ضيقة تتسع لكافة الأطراف المتحاربة وبعيدة عن أوطانها الحقيقية.

الديمقراطية الإسرائيلية .. النفي الوجودي للديمقراطية العربية

الوجه الإشكالي الآخر لبناء الدولة العربية، ومن ثم عدم القدرة على الانتقال الديمقراطي، هو الصراع العربي الإسرائيلي الذي أطر سيرورة بناء الدولة العربية وأعاق في ذات الوقت إمكانية بناء الدولة العربية الواحدة، الأمر الذي جعل الصراع العربي الإسرائيلي هاجسا سياسيا خاليا من أي مضمون، لأن الدولة العربية الواحدة غير موجودة أصلا، ومن ثم طموح الانتصار الدائم على إسرائيل غير قائم عبر الكيانات العربية المتعددة والمختلفة، لكنه وارد عبر الكيان الإسرائيلي الواحد. فقد تبين

أن النظام الإقليمي العربي مجرد جغرافية محتملة لتحقيق استراتيجيات الدول العظمى خاصة منها الغربية، ومنها إنشاء دولة إسرائيل فوق الأرض العربية. وعليه فهذا الوجه من العوائق هو إبعاد مستمر ومتواصل لأي إمكان للانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، وإمعان في حماية النظام الديمقراطي في إسرائيل كمخلص له من الزوال والاندثار^(٢١). فقد استحكمت العلاقة الجدلية بين العرب وإسرائيل بحيث عبّرت عن علاقة تنافى مستمر، أي ما أنجزته إسرائيل وحققته لا تسمح به لدى العربي الآخر، ونقصد بطبيعة الحال الديمقراطية.

الحقيقة، أنه قلّمًا حفلنا بالكيان العبري والصهيوني في المنطقة العربية كعائق للانتقال الديمقراطي، فقد حبسنا أنفسنا في مشهد الصراع والحروب والمواجهة التي تقدمها لنا وسائل الإعلام، ولم نتقدم أكثر على مستوى التفكير السياسي بالدولة الإسرائيلية كعائق للانتقال الديمقراطي للعرب. فقد تبين أن إسرائيل تأبى وتخشى السلام، وتنكرت له طوال تاريخ المفاوضات التي دارت بينها وبين الفلسطينيين منذ أسلو إلى الوقت الرّاهن، الذي يؤكد دائما ابتعاد الدولة العبرية عن فرص السلام والبحث عن الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة في الشرق الأوسط وأدناه.

التحوّل أو الانتقال الديمقراطي، كما شهد بذلك القرن العشرون الذي أُلح وكرس نظام الدولة الوطنية، تمّ فعلا بفضل المساعدات الخارجية، استفادات منه دول أوروبا الغربية عبر مشروع مارشال، لكنه أيضا في مواجهة الإتحاد السوفيتي النظام الشيوعي الإمبريالي الجديد المهده للنظام الرأسمالي. أما دول أوربا الشرقية التي عُرِفَت بالمجموعة الشرقية، فهي أيضا احتاجت إلى المساعدات الخارجية للدول الأوروبية الغربية، حيث أعادتها إلى حظيرتها الأصلية من أجل استكمال مشروع الإتحاد الأوروبي المنسجم مع تاريخه وجغرافيته وتراثيه الفكري والديني. وعليه، فإن سيرورة التحوّل إلى الديمقراطية ديناميكية تسمح للدولة التي تلقت المساعدات الخارجية من أن تتولى هي بدورها مساعدة الآخرين للانتقال الديمقراطي، بعد ما تكون قد استقرت على مؤسسات الدولة الحيوية التي تحفظ خاصية الدائمة والديمومة للمؤسسات العمومية والحالة القانونية والاعتبارية للدولة. فالعالم العربي يعاني حصارا من قبل السياسة الدولية لكي تلجمه عن أي تحول ديمقراطي، ليس مخافة مغامرة منفلتة ذات عواقب على إسرائيل فحسب بل بما لا يخدم أيضا الدول المتنفذة في العالم، خاصة في سياق صار واضحا الآن هو الصراع الروسي الغربي المتصاعد. ومن هنا القول، أن العالم العربي لا يزال يستمد قيمته وأهميته بما ينظر إليه الغرب كمنطقة جهوية مدرجة ومستوعبة في النظام المالي والتجاري للولايات المتحدة والدول الغربية التي تقود الإتحاد الأوروبي.

وهذا ما يذكرنا بما قاله الرئيس الجزائري هواري بومدين، في خطابه الشهير أمام الأمم المتحدة، عام ١٩٧٤، بأن الاستعمار لم يغادر الأراضي التي احتلها، إلا بعد ما أمّن لنفسه هياكل تساعد على استمراره. وفي سياق ذلك، ظهرت الدعوة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، يعيد النظر في النظام القائم المتوارث عن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الدعوة جاءت بالفشل لتتوالى دعوات أخرى تبقي دائما العالم العربي موضوع تجربة تمنعه دائما من الانتقال الديمقراطي وامتلاك مصيره. وليس بعيدا عن هذا ما جاء في كتاب برتران بادي، "استيراد الدولة، أو غربنة النظام السياسي": "فقد ضيّع الغرب "العولة الأولى عندما عمد إلى الإستعمار، كما أنه اخفق في العولة الثانية عندما ضيّع لحظة تصفية الإستعمار" (٢٢). فالعالم العربي، أضع بناء الدولة الحديثة ومن ثم الديمقراطية في اللحظتين معاً، لحظة الإستعمار ولحظة تصفية الإستعمار رغم إن الحركات الوطنية العربية ساهمت بقدر كبير في التخلص من الإستعمار وإعادة المحتل الأوروبي إلى جادة التاريخ بمعناه الكبير المتجه دائما إلى الحرية والديمقراطية والعدالة والحق.. وعليه، فالتفكير في الديمقراطية ومحاولة الانتقال إليها هي في اللحظة الراهنة عبء يضاف إلى وضعية صعبة، مؤشرات واضحة في الداخل كما هي أيضا صارت واضحة في الخارج على ما يجري في سورية، اليمن، ليبيا، والقائمة مرشحة إلى المزيد.

عند بحث موضوع الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، لا مناص دائما من البحث في أسباب غيابها أو العوائق التي تقف وراءها، لأن البلدان العربية، بصيغة الجمع لا تكتفي بذاتها، في مرحلة تاريخية حاسمة ومصيرية ليست أيضا في صالح العرب. ولعل المثال المعبر عن خيبة التجربة العربية مع الديمقراطية هي تجربة أخرى تمت بنجاح في المنطقة العربية أي في الشرق الأوسط ونعني إسرائيل التي استفادت من المساعدات الخارجية منذ أن كانت مجرد فكرة إلى يومنا هذا. ولا نتجاوز الحقيقة، إذا قلنا أن إسرائيل استفادت من إمكانية الانتقال الديمقراطي في سياق مرحلة الإستعمار، ولا تزال تتمسك بها كأفضل سبيل للبقاء والوجود، معنى ذلك، أن إسرائيل كبلد غربي في منطقة الشرق الأوسط لا يرغب إطلاقا في تجاوز حقبة الاحتلال كتعلق مصري بحياة الدولة نفسها. فأى ديمقراطية عربية معناها الفناء للكيان الإسرائيلي الغريب عن أصل المنطقة ومصيرها أيضا.

مع تقدم التاريخ والإقتصاد في المنطقة العربية، خاصة منذ انهيار الإتحاد السوفيتي كبلد شيوعي، بدأت تتضح أكثر سياسة إجماع الغرب عن مساعدة العرب في مسارهم نحو الديمقراطية، ليس فقط بسبب الخوف من نقص الموارد والثراء والرفاهية الغربية فحسب، بل لاستحكام إشكالية: أن أية احتمال ديمقراطي في

البلدان العربية يعني نهاية إسرائيل الأسطورة التي قامت في الأصل والسياق والغاية على ضعف العرب والبقاء فيه. فطوال الحقبة التي امتدت من انهيار مجموعة أوروبا الشرقية وانتقالها إلى الوضعية الديمقراطية، سعت إسرائيل إلى التنكر المتواصل لاتفاقيات السلام مع الفلسطينيين بداية من أوصلو إلى اليوم^(٢٣).

إن خاصية تعامل الغرب مع العرب حَكَمَتها سياسة متوارية وغير مصرَّح بها وهي عدم تَمَكِين العرب من سلاح الديمقراطية من أجل الإبقاء على إسرائيل البلد الغربي في المنطقة العربية. فنوعية المساعدات الخارجية التي يقدمها الغرب ضمن سياسة مُحَكِّمة ودائمة لإسرائيل تختلف في النوعية والغاية والإستراتيجية عن المساعدات التَّسْكِينِيَّة والإسعافية التي تقدم للعرب، خاصة منها مصر.

وعليه، فقد تطورت الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط إلى حالة من المعادلة العبثية محاصرة العرب وكل الدول التي تنبعت إلى الخطر الإسرائيلي في المنطقة والعالم^(٢٤) عبر محاولة صدّها عن الانتقال إلى الديمقراطية، كأفضل طريق إلى تَأْيِيد الاستبداد الذي عهده الشرق منذ الدولة العثمانية، الرجل المريض. فإسرائيل عائق كبير أمام الديمقراطية في العالم العربي، وأنها السبب القوي في استمرار الاستبداد والقهر السلطوي. ولكن هذا الجانب من الوجه الإسرائيلي كعائق للانتقال الديمقراطي، كان العامل الذي التمسته الأنظمة العربية طوال وجود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لكي تتذرع بتأجيل الديمقراطية، وإعطاء الأسبقية لإنهاء الاحتلال، وأن المسألة الإجتماعية لها الأولوية على الديمقراطية السياسية، لا بل ترويج وتسويق خدمات ومساعدات النظام العربي المتآكل للشعوب هو الذي يؤمن البقاء في الحكم إلى حد الوصول إلى توريثه إلى الأبناء في صيغة عبثية، أفصحت عن عبقرية مجنونة هي إمكانية ظهور جمهوريات عربية وراثية. ونعتقد أن استغلال الخطر الإسرائيلي من أجل تأجيل وتسويق الانتقال الديمقراطي من جانب العرب هو لعبة مُحَبِّكة بين النظام العربي، خاصة بلدان الطوق، وإسرائيل والغرب لاستمرار الوضع القائم على اعتبار، أنها أفضل لعبة ليس لحماية مصالح أمريكا والغرب فقط، بل لإمكانية زيادتها أيضا، بعد أن تتورط بعض الدول الكبرى في مشكلة الشرق الأوسط وتدفع فواتير الخسائر والتراجع على صعيد التجارة والمال والإقتصاد العالمي. فما يجب توكيده في هذا الصدد، أن القضية الفلسطينية لم تعد تطرح كقضية احتلال، لأن عصر الإستعمار قد ولى، بل صارت تطرح، وفي العمق، دون الإفصاح عن ذلك، كمسألة إمكانية وجود إسرائيل في عصر الديمقراطيات العربية؟

الديمقراطية كإشكالية عربية إسرائيلية^(٢٥)، تعبر عن معادلة صعبة وخطيرة في حياة العرب وإسرائيل عندما تصبح الديمقراطية آلية ووسيلة لمحاربة العرب لأبعادهم

الدائم عنها، وكأفضل طريقة لتقدم واستمرار إسرائيل كدولة في منطقة غربية عنها تماما. فالمعروف أن دولة إسرائيل قامت على العامل الخارجي بقدر يكاد يكون حصرياً : بريطانيا، الأمم المتحدة، الغرب، ثم خاصة الولايات المتحد الأمريكية. فالعرب يعانون حالة غياب الديمقراطية بسبب وجودها في إسرائيل العدو اللدود والخصم العنيد الذي لا يسمح بنقل شروطها وإمكانياتها وآلياتها .

الطريق إلى التحول الديمقراطي.

وفي نهاية هذا البحث نحاول أن نقدم مقترح الخروج من المأزق الذي يوجد عليه العالم العربي^(٢٦) في سياق الثورات العربية وما بعدها .

- استكمال توطين واستيعاب الدور الخارجي على الوجه الصحيح، بعد إخفاق عميلة استيراد الدولة التي استتبعت تاريخ تصفية الاستعمار وبدايات إرساء معالم الدولة القومية. فقد انطوى هذا المشروع على تناقض صارخ، لأن المحاولة تمت بالعدّة الغربية وضدّها عنها أيضا. إن الانتقال الديمقراطي يشترط رسوخ مؤسسات الدولة الوطنية كشخصية اعتبارية وفي سياق مجتمع دولي يفرض شرعيته عبر القانون الدولي العام ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية.

- التواصل مع مسار تداعيات ثورات الربيع العربي إلى مصيرها الأخير ، على اعتبار أن هذا الحدث التاريخي الهام في التاريخ المعاصر هو الذي يحدد قدر العرب مع الديمقراطية^(٢٧) ، ولأن لحظة ما قبل عام ٢٠١٠، أفصحت عن نهاية الأنظمة التسلطية التي عملت على تأجيل مستمر لمجيء الديمقراطية، فيما المعارضة الإسلامية كشفت عن فراغ في تصور الدولة والديمقراطية معا، وأن الأزمة التي آلت إليها الأوضاع بسبب الدولة التسلطية صارت تفصح عن مأزق، عبّر عنه البعض بالدولة المستحيلة، يستحيل معها أي تحوّل إلى الديمقراطية. فالحقة الراهنة التي يجتازها العالم العربي، تفصح عن اخفاقين لا يؤشران على أي أمل في الخلاص والنجاة: إخفاق الدولة التسلطية وإخفاق الدولة الإسلامية الموهومة.

- من جملة الأمور التي كشفها الربيع العربي إن بعض المال الخليجي، بشكل عام، كان عائقا كبيرا في عملية التحوّل إلى الديمقراطية التي تعاملت معها مثابة الاعتبار الذي يجب طمسه وإعدامه بأي حال من الأحوال حتى باعتماد ميزانية خاصة لمحاربتها ، أي اعتمادات مالية تكمل ميزانية محاربة الإرهاب على الصعيد الدولي، شجع بعض الدول غير الخليجية إلى الاندراج في قائمة المستفيدين من هذا المال الفاسد، والسعي من ثم إلى وأد ميلاد النظام الديمقراطي العربي.

- ولتأمين إمكانية التحوّل إلى الديمقراطية، يجب إعادة الاعتبار للجغرافية العربية في صلتها بالدولتين التركية والإيرانية^(٢٨)، في عمقهما العثماني والإيراني، وفي

إستراتيجية منطقة الشرق الأوسط كله الذي صار قادرا على تحديد مصير العالم وتقديره . فإذا كانت تدخلات تركيا وإيران، تحت أية مسمى كان، هو دائما بمثابة العامل الخارجي في الداخل العربي، يجب فقط إعادة ترتيبه في صيغ سياسية تساعد على تصفية ظاهرة التسلط السياسي العربي.

- أخيرا، ولعلّه أولا، أن يجري التحول الديمقراطي من قبل المثقفين، وليس في غيابهم^(٢٩). وعلينا أن نؤكد عن دور المثقفين العرب في الخارج في التمهيد ومسايرة ثورات الربيع العربي، ووصول بعضهم عبر الإجراء الديمقراطي إلى الحكم، أشرت على إمكانية ترسيم الديمقراطية في دولة مؤسسات اعتبارية لا تقبل الاستحواذ البشري عليها^(٣٠). الديمقراطية حالة ملازمة للمثقف، لا يمكن أن يتصل منها، وإلا أعدمه غيابها، على ما يحدث في مصر الانقلاب. وفي سياق دور العامل الخارجي في تحفيز الانتقال الديمقراطي، نقف على حقيقة المثقف العربي في الخارج ليس في دوره في تغيير الوضع العربي فحسب، بل أيضا في توسيع نطاق الحوار والحديث والنقاش وحتى الجدل في موضوع الإسلام في الغرب نفسه. فقد صار العدد الوافر من العلماء والكتاب والأطباء والمهندسين والباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية، على تنوع لغاتهم وأصولهم في المجتمعات الغربية، حالة قائمة وفرت فضاءً جديداً لا يمكن أن يحتكره الداخل العربي لوحده، ومنه على وجه الخصوص الإسلام، الذي صار عالميا، بحكم قوة حضوره في العالم^(٣١).

المراجع

- الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي، بيروت: دراسات مركز الوحدة العربية، ١٩٩٠ .
- ثنيو نورالدين ، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، [في]، الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ .
- العالم العربي: الهوية ضد نفسها، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٠٠٤ .
- الديمقراطية كفاعل في الحياة العربية، مجلة شؤون الأوساط، خريف ٢٠١١ .
- لماذا العالم العربي عصي على الأمن والاستقرار، القدس العربي، العدد ٢٨ / ٢٠١٥ / ١٢ .
- في ضرورة الفصل بين الدعوي والسياسي، القدس العربي، ٣٠ / ٥ / ٢٠١٦ .
- حوار مع نورالدين محمد، مجلة شؤون الأوساط، خريف ٢٠١٦ .
- العالم العربي، تركيا وإيران، نحو تكتل حضاري جديد، القدس العربي، ١٢ / ٢٠١٦ / ٠٧ .
- المثقفون العرب في سياق التحولات الحديثة والمعاصرة، مجلة شؤون الأوساط، شتاء ٢٠١٧ .
- البحث بلا طائل عن نظام ثيوقراطي في زمن ديمقراطي، القدس العربي، ١٧ / ٢٠١٧ / ٠٩ .
- الإسلام هو الحل، شعار طوباوي، القدس العربي، ٢١ / ٠٩ / ٢٠١٧ .
- سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٤ .

- Badie Bertrand, l'Etat importé, l'occidentalisation de l'ordre politique, 2 éd., CNRS Editions, Paris, 2017 .
- Eliezer Ben-Rafael, sociologie d'une nation, qui sont les israéliens ? propos recueils par Sylvie Jezequel, les cahiers. d'Orient, n° 95 ,2009/3, p.35-45, p. 222-245 .
- Israël : ethnicités juives et unité nationale, les temps modernes, n° 652, 653, 2009/1 .
- Marzouki Moncef, dictateurs en sursis, une démocratie pour le monde arabe, entre-

tiens avec Vincent Geisseur, Paris : l'Atelier, Ivry-sur- Seine, 2009 .

- l'invention d'une démocratie, les leçons de l'expérience tunisienne, Paris : la Découverte, 2013 .

- Myriam Benraad, incertitudes et complexité de la transition : retour sur le cas irakien , Mondes, les cahiers du quai d'Orsay, Paris : n° 9, hiver 2012 .

- la transition irakienne a-t-elle eu lieu ? , la vie des idées, 16 janvier 2012, <http://lavedesidees.fr> .

- Rosanvallon Pierre, l'universalisme démocratique : histoire et problème, la Vie des idées, n° 17 déc. 2007, <http://www.La vie des idées.fr/> .

- Roy Olivier, l'Islam mondialisé, Paris : le Seuil, 2004 .

- Salamé Ghassan, appels d'empire, ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation,(Paris : Fayard,1996) .

- Sanhoury Abderzak , le Califat son évolution vers une société des nations orientale, préf., Edouard Lambert,(Paris : Librairie orientaliste Paul Guethner, 1926) .

الهوامش

١- يُجْمَعُ الْمُتَقَفُّونَ الْعَرَبُ الَّذِينَ تَفَاعَلُوا وَقَادُوا الثَّوَرَاتِ الْعَرَبِيَّةَ الرَّاهِنَةَ، عَلَى أَنْ إِسْرَائِيلَ لَمْ تَكُنْ حَائِلًا لِبِنَاءِ الْوَحْدَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَحَسَبَ بِقَدْرِ مَا اسْتُغْلِ الصَّرَاحُ مَعَهَا مِنْ أَجْلِ الْإِمْسَاكِ الْأَبَدِيِّ بِالسَّلْطَةِ، خَاصَّةً مَعَ تَقَدُّمِ عُمَرِ الزَّعْمَاءِ وَالرُّؤَسَاءِ. وَيَقُولُ فِي هَذَا الشَّأْنِ الْمُتَقَفُّ وَالرَّئِيسُ السَّابِقُ لَتُونِسِ ثَوْرَةَ الرَّبِيعِ: " فِي الْوَاقِعِ، أَنْ طَوَّلَ حُكْمَ الدِّكْتَاتُورِيَّاتِ الْعَرَبِيَّةِ يَفْسِرُ، قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ (...) بِالْوُجُودِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي سَاعَدَ الْأَنْظِمَةَ الْوَطْنِيَّةَ، الَّتِي سَخَّرَتْ مَعْدَاتَهَا أَوْ مَقُومَاتَهَا لِهَذَا الْبَلَدِ وَحَوَّلَتْهَا إِلَى حَالَةِ حَرْبٍ أَوْ شَبْهِ حَرْبٍ دَائِمَةٍ لِكِي تَتَمَسَّكَ بِالسَّلْطَةِ " .

Moncef Marzouki, l'invention d'une démocratie, les leçons de l'expérience tunisienne,(Paris : La Découverte, 2013), p. 7,8.

حول تفاعل المثقف العربي مع التطوع إلى الديمقراطية كهاجس بديل عن النظام السلطوي العربي، يمكن العودة إلى مؤلفه السابق، دكتاتوريون مع وقف التنفيذ، سبيل ديمقراطي للعالم العربي،

M. Marzouki, Dictateurs en sursis, une démocratie pour le monde arabe, entreti-

ens avec Vincent Geisseur, (Paris, l'Atelier, Ivry-sur-Seine, 2009).

٢- من جملة الشعارات التي رفعت زمن الثورة التونسية، وينسب إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لمنصف المرزوقي، أن النظام السلطوي العربي لا يُصْلح ولا يُصْلح، أي لا يمكن القبول به وغير قابل للإصلاح أصلاً.

٣- نقصد أن ما جرى في العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، له من القوة في الرسوخ لا تضاهيه أي فترة زمنية أخرى، لأنه تم بفعل السياسة المحضة حتى ولو كانت على خلفيات وأسباب اقتصادية، ولأن الفعل السياسي لم يكن محض وطني بل بفعل استراتيجيات ومصالح وأجندات خارجية، فالعالم العربي من هذه الناحية، صناعة أو إبداع غربي، لا يمنح الفرصة للوعي العربي أن يعي نفسه أنه كذلك، من هنا صراع العرب مع الغرب، هو صراع من يحق له تحديد هوية العرب. ينظر في هذا الموضوع، نورالدين ثنيو، العالم العربي، الهوية ضد نفسها، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد (٢٠٠٤).

٤- فصل الدعوي عن السياسي في تجربة النهضة الإسلامية في تونس، يجاري ويتواصل مع حقائق الدنيا الجديدة التي تفرزها العولمة وتطور المجتمعات والدول في العالم المتقدم. فقد كانت النهضة الإسلامية مثلها مثل باقي الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي تنطوي على الشمولية والكليانية، رداً على النظام السياسي القمعي والاستبدادي القائم في غير بلد عربي. وقد تلازم النظام القمعي مع ظهور الحركات الإسلامية في وحدة تاريخية يستدعي الواحد منهما الآخر، دلت التجربة على أفول الاستبداد والاحتلال المتواصل للديمقراطية هو الذي يحرك الحركات الإسلامية وجماهيرها الغفيرة، من أصولية ونزعتها الكليانية، في فهم الدين والدعوة إليه. ومن هنا، فالفصل الديني عن السياسي في تجربة حركة النهضة لبنة على سمت الانتقال إلى الديمقراطية. ينظر في هذا الصدد، نورالدين ثنيو، في ضرورة الفصل بين الدعوي والسياسي، القدس العربي، العدد، (٢٠ مايو/أيار ٢٠١٦).

٥- نعتقد أن أول خطوة حقيقية إلى الانتقال الديمقراطي هو وصول المعارضة الحقيقية إلى السلطة فعلاً. والتجربة المغربية تجربة تواصل طريقها إلى ترسيخ الحالة الديمقراطية عبر الحكم الدستوري للنظام الملكي والتناوب والتداول الدوري السلس للحكم بين الأحزاب الأغلبية.

٦- لا نستبعد، بناء على تجارب بلدان وأمم في تأسيس دولها، أن يقوم نظام ديمقراطي في النظم الملكية، ومنها بلدان الخليج العربية، فالديمقراطية قيمة سياسية ومالية كبيرة في هذه البلدان إذا أحسن استثمارها كاعتبار غني في التنمية العامة للوطن.

٧- وهذا ما يطلق عليه المفكر المغربي الجابري بالشرك السياسي، ولمعرفة مدى توفر التراث العربي ونظام الحكم على الثقافة والممارسة السياسية، ينظر، محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

٨- وضع النظام السعودي في الوقت الراهن، بناء على ما يجتازه من سياسة ابتزاز الغرب له، خاصة من قبل دونالد ترامب، غير مريح تماما، يؤشر على خبط في مجهول غير محمود تماما، وأبرز ضحاياه الديمقراطية التي سوف تؤجل إلى وقت غير معلوم.

٩- ينظر في موضوع بداية الديمقراطية كمفهوم اجتماعي في العصر الحديث من خلال تجربة فرنسا وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية،

Pierre Rosanvallon, « l'universalisme démocratique : histoire et problèmes », la Vie des idées, (17 décembre 2007 , URL : <http://www.laviedesidees.fr/>).

١٠- حول رسالة الإسلام في العصر الراهن وصلته بالدولة الحديثة، يمكن العود إلى نورالدين ثنيو، " البحث بلا طائل عن نظم ثيوقراطية في زمن ديمقراطي "، القدس العربي، العدد (١٧/٩/٢٠١٧)، و " الإسلام هو الحل، شعار طوباوي "، القدس العربي، العدد (٢١/٩/٢٠١٧).

١١- نظام الخلافة الإسلامية، كما يرى الفقيه المصري عبد الرزاق السنهوري، لم يتحقق إلا في عصر الخلفاء الراشدين، ونظام الخلافة على هذا الأساس ارتبط بوجود صحابي يمكن أن يتولى أمر المسلمين بعد وفاة رسول الإسلام. ومع غياب الصحابي الذي عاصر رسول الله، ينتهي نظام الخلافة، ليجب بعد ذلك البحث عن نظام حكم آخر مغاير. ينظر

Abderzak Sanhoury , le Califat son évolution vers une société des nations orientale, préf., Edouard Lambert,(Paris : Librairie orientaliste Paul Guethner, 1926) .

١٢- ينظر وائل حلاق، الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة والحدائق الأخلاقية، ترجمة عمر عثمان (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤).

أطروحة هذا الكتاب، كما يعرضها المؤلف " بالغة البساطة: مفهوم الدولة الإسلامية " مستحيل التحقق وينطوي على تناقض داخلي، وذلك حسب أي تعريف سائد لما يمثله الدولة الحديثة "، ص ١٩. ويوضح في موضع آخر على سبيل الاستنتاج: "

وهكذا، يواجه مسلمو اليوم تحدي التوفيق بين حقيقتين، الأولى الوجود الحقيقي للدولة وحضورها القوي الذي لا يمكن إنكاره، والثانية هي الحقيقة الديونتولوجية المتمثلة في ضرورة استعادة شكل من حكم الشريعة "، ص ٢٢. والواقع، أنه إذا عن لنا أن نعلق على أطروحة الكتاب، هو أن نظام الحكم الإسلامي في صورته " قانون الإسلام الأخلاقي " أي الشريعة، نظام ظهر في التاريخ ليتوارى ويحل محله نظام

آخر، لأنه تشكل في الأصل والماهية من التاريخ كسيرورة زمنية لا تقبل العودة. أما والأمر يتعلق بالتاريخ المعاصر، على ما نحيا ونعيش، فالعولة هي سياق تاريخي قوي جاء ليحد من سلطة الدولة نفسها ويعفيها من كثير من الصلاحيات والامتيازات لفائدة مجالات واسعة ومؤسسات عبر وطنية . وصفوة ما يمكن قوله في أطروحة الكتاب، أن استحالة الدولة الإسلامية اليوم، متأتية من غياب توفر الوجدان العربي بقيم ومثل ومبادئ وثقافة الديمقراطية. وفراغ جعبة الوعي الشعبي وتاريخ السلطة من المجال السياسي هو العائق الأكبر للانتقال الديمقراطي.

١٣- حول أن الوضع العربي، ومنه الجزائر، هو وضع البحث عن الديمقراطية وفي أسباب غيابها، يمكن العودة إلى ، نورالدين ثنيو، الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية، [في] الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢١٥-٢٣٤ .

١٤- احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق (مارس ٢٠٠٣ - ديسمبر ٢٠١١)، جاء في نطاق الانتقام من الضربة التي تلقتها أمريكا يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومحاولة لتجفيف الإرهاب من منابعه وورشاته الأولى، بإعادة ترتيب الوضع وفرض الديمقراطية في العراق بعد تخليص نظام صدام حسين منه. لكن النتيجة كانت وبالاً وكارثة حقيقية أبعدت الشعب العراقي عن لحظة الديمقراطية بمسافات ضوئية. فقد كلفت " عملية الحرية " ١٠٠٠ مليار سددت من خزينة النفط العراقي، فضلاً على ترك المنطقة مفتوحة على الفوضى السياسية والعنف والإرهاب والتشردم الطائفي. فالديمقراطية التي فرضتها أمريكا توصي بنظام المحاصصة الطائفية في التمثيل البرلماني وفي توزيع المناصب، وهذا يتناقض في الأصل والفصل مع روح وحرف الديمقراطية. ومرة أخرى تخفق الرعاية والمساعدة الخارجية في الانتقال العربي في الحالة العربية. حول سؤال الانتقال الديمقراطي في العراق، ينظر، Myriam Benraad, « la transition irakienne a-t-elle eu lieu ? », La vie des idées, (16 janvier 2012, <http://la vie des idees.fr>) و أنظر أيضا « incertitudes et complexité de la transition : retour sur le cas irakien », Mondes, les cahiers du quai d'Orsay, (Paris : n° 9, hiver 2012).

١٥- ليس هناك ما يمنعنا القول، أن السياسة الدولية كما يُراد لها أن تتم في المنطقة العربية هي أفضل طريقة لتلافي الصدام بين القوى الكبرى ذات النفوذ الدولي، لا بل أن المنطقة العربية بما تزخر به من تراث وحضارة وديانات وثروات وموارد بشرية وطبيعية صارت حقل تجارب لإمكانية الظهور كقوة عالمية على ما تفعل روسيا، وتركيا وإيران وإسرائيل. في هذه المنطقة من العالم، يتم تجريب الأسلحة ومدى

نجاحاتها، وفيها يتم استدعاء الأمريكيين والأوروبيين لأداء الخدمة العسكرية (المدنية) عبر مناورات تجرى بالذخيرة الحية، كأفضل طريقة للتكوين الجاد والخدمة السليمة، لاعتبارات أن التقديرات والتوقعات تنفي أي إمكانية لحدوث القتلى، أي معادلة صفر ضحية. لا بل امتد الأمر إلى إسناد عملية القتل عبر القصف الصاروخي البعيد إلى دول عربية تعرف بدول التحالف العربي الذي تزعمته المملكة العربية السعودية في حربها على اليمن.

١٦- نقول المنطقة العربية ونعني بذلك العالم العربي، الذي تميز فعلا، بأنه المنطقة التي انتفت فيها الديمقراطية ولم تستطع بعد التخلص من النظام السلطوي. وعليه، فالإبقاء على وصف الشرق الأوسط لم يعد إجرائيا على اعتبار أن تركيا وإيران خرجتا من دائرة الحكم السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وصارتا معاً قوتين تلعبان دورهما في المنطقة العربية، مثل باقي القوى الدولية في المنطقة.

١٧- ينظر، نورالدين ثنيو، لماذا العالم العربي عصي على الأمن والاستقرار، القدس العربي، العدد (٢٨/١٢/٢٠١٥)

١٨- دبلوماسية النفاق هي التي جعلت إيران تلوذ إلى خيار السلاح النووي من أجل الخروج من الحصار الدولي الظالم عليها. فقد طال الحصار واستخدم ووظف لتتنكر للأمن والاستقرار، ومحاولة إدراجها في حروب مع الغير، مثل العراق، أفغانستان، وأخيرا مع المملكة السعودية عبر توريثها في شراء خرافي للسلاح الأمريكي في عصر إدارة ترامب المرابية. فمع امتلاك السلاح النووي، صارت لإيران القدرة على تأمين داخلها الوطني عبر اللعب في الخارج كما تفعل الدول الأخرى ذات النفوذ التقليدي، ولم تنتبه إلى ظهور دول جديدة بإمكانها أن تلعب هي أيضا الراهن الإستراتيجي كقوة فاعلة في العلاقات الدولية. الحقيقة، أنه في عصر العولمة الذي يكتف المجالات ويقرب المسافات، ممارسة السياسة الدولية فريضة لا يمكن الاستغناء عليها وإلا مورست عليك سياسة الغير.

١٩- لا بل الأوضاع في أفريقيا ثمانينيات القرن الماضي، وبعد تأكد فشل بناء الدول ذات الشخصية الاعتبارية، كما يقضي بذلك القانون الدولي العام، والمجتمع الدولي، أفضت إلى طلب العودة إلى الاستنجد بالمستعمر السابق للتدخل وإسعاف الأوضاع في القارة الأفريقية. وفي هذا السياق الدولي تم اعتماد مبدأ حق التدخل الإنساني. ينظر في هذا الصدد، Ghassan Salamé, appels d' empire, ingérences et résistances à l'âge de la mondialisation, (Paris : Fayard, 1996) .

عمل غسان سلامة كوسيط أممي في الأزمة العراقية زمن التدخل الأمريكي ولم يوفق في مهمته، وهو اليوم وسيط أممي في الأزمة الليبية وليس هناك ما يؤشر على نجاحه.

وما يجدر ذكره في سياق الاستنجد بالإمبرياليات والإستعمار السابق ما جرى في العراق عندما اصطفت فصائل من المعارضة ومن النظام خلف خيار البقاء الأمريكي في البلد وإشرافه على ترتيب الأوضاع فيه. وعليه، كما تؤكد الشواهد، أن حالات الوسائط الأممية تخفق دائماً في الأزمات العربية، في ما تنجح في غيرها، حتى ولو كان الوسيط عربياً، الأخضر الإبراهيمي في سورية، الدبلوماسي الموريتاني... في اليمن. ٢٠- حالة النظام في مصر تعطينا انطبعا واضحا على تأجيل الانتقال الديمقراطي. ٢١- هذا لا ينفي إطلاقاً أن إسرائيل كيان هش من الداخل وأن هذه الهشاشة هي التي تحركه دائماً إلى مواجهة أي ديمقراطية ناجحة في المنطقة، ليس عند العرب فحسب، بل كل من يحمل مسألة القدس في ضميره وفي سياسته، خاصة إيران وتركيا. وهذا الهاجس المرعب للكيان الصهيوني هو الذي يفسر لنا في العمق تعقد واستفحال الخطر في منطقة الشرق الأوسط برمتها. المعروف أن في إسرائيل واحد ١ إلى خمسة ٥ ليس يهودياً، وأن أصولهم جميعاً من ٧٠ دولة، مما يفسر ضعف ارتباطهم بالأرض، وأن المجتمع الإسرائيلي يتغذى على إيديولوجية صهيونية، وخطاب ديني منكفئ على الذات، يأبى بطبعه أي تسامح أو تعايش مع غير اليهودي، بل اليهودية هي كينونة يلتمسها اليهودي ليس كدين بل ليبر انتمائه إلى طائفته، حتى ولو كان ملحداً، ولا يعنيه الدين أصلاً. وعليه، فهشاشة الكيان الإسرائيلي قائمة من داخله، الأمر الذي يسعى دائماً إلى البحث عن ما يسعفه من الخارج ليس من الناحية المالية فحسب بل من الناحية الديموغرافية والثقافية والتاريخية والعسكرية. حول معطيات الكيان الإسرائيلي وصعوبة وضعه الداخلي وتركيبته المعقدة والتي أثرت في المنطقة بالكامل، يمكن العودة إلى حديث الباحث الاجتماعي في جامعة تل أبيب، عليزر بن رفائيل، في :

Eliezer Ben-Rafael , sociologie d'une nation, qui sont les israéliens ? propos recueils par Sylvie Jezequel, les cahiers d'Orient,(n° 95 ,2009/3), p.35-45.

العودة إلى ذات المؤلف في -Israël : ethnicités juives et unité nationale, les temps modernes, (n° 652, 653, 2009/1), p . 222-245.

22- Bertrand Badie, l'Etat importé, l'occidentalisation de l'ordre politique, 2 éd., (Paris : CNRS Editions, 2017) p.XXI.

الفكرة الأساسية التي حاول الكاتب أن يشرحها ويدعمها بالشواهد والتحليل السياسي والتاريخي هي أن ما كان يعرف بالعالم الثالث أخفق في إنجاز الدولة الحديثة لأنه حاول أن يرسي مؤسساتها ومعالمها ومبادئها بدون ثقافة تساقها، وبالتنكر لتراثها التاريخي، كما أن زعماء الحركات الوطنية الذي قادوا بلادهم إلى

الإستقلال، خاضوا كفاحهم الوطني بذات خطاب البلدان الاستعمارية، فقد درسوا في مؤسسات التعليم الأوروبية، ثم عمدوا إلى محاربة الإستعمار بالخطاب الغربي ذاته، وكأنه صراع داخل المنظومة الغربية ذاتها، على ما فعل " الشبان " في كل بلدان العالم العربي والإسلامي والإفريقي والآسيوي. لكن فكرة الكاتب السياسي، يرد عليها تقييد، وهي أن بعض البلدان التي كانت عرضة للاستعمار على أشكاله، انتداب ، حماية واستعمار مثل بلدان المغرب العربي ومصر التي ورثت مؤسسات الدولة الغربية ولم تسع إلى نقلها حرفيا عن البلدان الغربية. ففي الجزائر ورثت السلطة الجديدة كل مؤسسات ومرافق الحكومية الفرنسية القائمة، المركزية منها والمحلية مع صيغة / ميثاق إمكانية التواصل بين البلدين المستقلين (اتفاقية إيفيان). لكن كل شيء تغير بسبب فراغ الوجدان وخواء التخيل وغياب الحكمة والرزانة التي تعد بمثابة العُدّة السياسية القويّة لإمكانية تسيير دواليب النظام السياسي بالتعاون مع الغرب وليس ضده، كما فعلت أنظمة الحكم العربية واستمرت ذلك مع بقاء الدولة الإسرائيلية شاهدا على طبيعة الغرب. أما المعارضة العربية في عهد الإستقلالات العربية، فقد لاذت إلى البلدان الأوروبية والأمريكية لحماية لها من بطش السُّلط العربية والإسلامية الجديدة، مما يعني في نهاية التحليل والمطاف أن الغرب يدعم أيضا العرب، وهذا نوع من المساعد الخارجية الإيجابية. وعلينا أن نلاحظ أن الثورات العربية القائمة اليوم في غير بلد عربي قادها مثقفون وسياسيون عرب جاءوا كلهم من الخارج.

٢٣- كل الدول في العالم سعت إلى تسويات مع أعدائها السابقين مثال ألمانيا وفرنسا في إطار من واجب النسيان، أي نسيان الأحقاد والضغائن التي حكمت سنوات الحروب والنزاعات، إلا الكيان العبري الذي يصّر دائما أن يمسك ذاكرة دول العالم ليذكّرهم بالحرقة اليهودية التي ارتكبها النظام النازي في أيام من سنوات الحرب العالمية الثانية. فإسرائيل لا تجاري منطق العصر الذي يقضي بتصفية الإستعمار، بل تُبقي الوضع على زمنه الإستعماري كطوق نجاة لها، يبعد واجب النسيان ويُبقي على حق التذكّر الدائم، أي التذكّر المطلق، وهو حالة مرضية غير سوية في مقابل النسيان التاريخي، الذي يساعد على تجاوز المآزق والأزمات والمحن.

٢٤- ذهب أغلب التحليلات إلى أن إخفاق دونالد ترامب في الرئاسة الأخيرة تعزى إلى علاقته المفرطة والعبثية مع إسرائيل التي قادته إلى التطرف يشبه الفاشية، في عالم لم يعد يعترف ولا يؤمن بالإستعمار والأصولية على اختلاف أشكالها ومضامينها .

٢٥- إشكالية الديمقراطية كحالة إسرائيلية تتمثل في غياب دستور يضبط العقد بين الشعب والسلطة في إسرائيل، ليبقى المجال مفتوحا على سياسة الضم والاستيطان،

والسياسة التوسعية للكيان العبري. لا بل غياب الدستور، الوثيقة الأساسية لأي دولة معاصرة، هو السمة الجوهرية لدولة الاحتلال، على ما عهدناه في الزمن الاستعماري. كما أن غياب الدستور هو الذي يسمح ليهود العالم أن يهاجروا إلى إسرائيل كأفضل سبيل إلى مواجهة التنامي المتزايد للشعب الفلسطيني صاحب الحق في الأرض، أمام التراجع الديمغرافي ليهود إسرائيل (٢٠ في المئة من سكان إسرائيل جاؤوا إليها في العشر سنوات الأخيرة) . وهكذا، كما نحاول أن نوضح، أن البنية الاصطناعية والمعقدة للكيان الإسرائيلي يعد حقيقة عائقا محكما لأي إمكانية انتقال ديمقراطي في العالم العربي، لا بل إسرائيل تتجه في السنوات الأخيرة إلى التصدي إلى الديمقراطيات في العالم الإسلامي على ما تفعل خاصة مع إيران البلد الذي يريد أن يكرس الديمقراطية عبر امتلاك القوة النووية، وتركيا التي تريد أن تكرس الديمقراطية عبر امتلاكها القوة الناعمة.

٢٦- هناك مجموعة من الآراء والاقتراحات والإستراتيجيات قدمت في دراسات وملتقيات، عربية وإسلامية وغربية، للخروج من مأزق الوضع السياسي العربي، ومن ثم الانتقال الديمقراطي. نقدم وجهة نظر المثقف والكاتب المغربي سعيد بنسعيد العلوي في حوار مع المثقف والكاتب الموريتاني السيد ولد أباه. يقول بنسعيد في هذا الصدد: " لا شك أن " دوران السلطة " هي الشرط العام الملازم للديمقراطية، والعلامة التي تدل عليها، ولا شك أن الفكر السياسي العربي المعاصر محق في التأكيد على هذه الصفة وإبرازها. والمثقف العربي، إذ يكاد يقرن الديمقراطية بمبدأ التداول على السلطة ". (ص ٥١)، ولاستكمال عملية الانتقال الديمقراطي، يضيف شرطين آخرين هما: " الرغبة الحق في الديمقراطية " ويراه شرطا طبيعيا (ص ٥٢)، ثم شرط توافر المثقفين (ص ٥٣). والحقيقة، أنه إذا عن لنا أن نعلق على هذا المقترح، نقول أن عالمنا العربي في حالة حراك لا يتوقف، وأن الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، في اللحظة التي يمر بها العالم الراهن، أن " الرغبة في الديمقراطية "، ليست حالة طبيعية، بل هي مطية لجلبه المنافع الخاصة والخدمات الضيقة، وأن التناوب الموجود في الحكم، إذا كان ذلك بالفعل، فهو تناوب على غنائم الدولة وممتلكاتها. ففكرة الدولة ومفهومها موجود لكن مضمونها ووظيفتها ليست بالضبط متطابقة مع مفكرتها الجوهرية كما تشكلت في التاريخ الأوروبي الحديث. ينظر، سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٤ .

٢٧- نورالدين ثنيو، الديمقراطية كفاعل في الحياة العربية، مجلة شؤون الأوساط، خريف ٢٠١١ .

٢٨- نورالدين ثنيو، العالم العربي، تركيا وإيران، نحو تكتل حضاري جديد، القدس

العربي، ٢٠١٧/٠٧/١٢ .

٢٩- غسان سلامة (منسق) ديمقراطية بدون ديمقراطيين، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠) .

٣٠- نورالدين ثنيو، " حوار مع محمد نورالدين " ، مجلة شؤون الأوسط، (خريف ٢٠١٦)؛ نورالدين ثنيو، المثقفون العرب في سياق التحولات الحديثة و المعاصرة، مجلة شؤون الأوسط، (شتاء ٢٠١٧) .

31- Olivier Roy, l'Islam mondialisé, (Paris : Seuil, 2004) .